رصيد الائتمان الممنوح من البنوك المحلية بلغ 54,37 مليار دينار بنهاية فبراير مسجلاً قفزة بـ 790 مليون دينار منذ بداية العام

نصف مليار دينار قروضاً مُنحت بالكويت خلال شهر

■ 68 مليون دينار قروضاً مُنحت للمواطنين والمقيمين خلال أول شهرين من 2024 ■ 346 مليون دينار زيادة برصيد الودائع لدى البنوك في شهرين إلى 49,1 مليار دينار

علاء مجيد

كشفت بيانات بنك الكويت المركزي، عن تسجيل الائتمان الممنوح للمقيمين وغير المقيمين قفزة كبيرة خلال شهر فبراير الماضي بقيمة 520 مليون دينار، ليسجل الائتمان الممنوح من البنوك المحلية مستوى 54,37 مليار دينار، مقارنة بمستويات الائتمان المسجلة نهاية يناير الماضي الذي وصل فيه إلى 53,85 مليار دينار.

وأظهرت البيانات، أن الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي سجل ارتفاعا خلال أول شهرين من 2024، وسط زيادة أغلب القروض الممنوحة لكل القطاعات الاقتصادية، حيث حققت التسهيلات الائتمانية مستوى قياسيا جديدا عند 54,37 مليار دينار، مرتفعا بنسبة 1,47٪ وبقيمة 790 مليون دينار، مقارنة مع 53,58 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2023.

التسهيلات الشخصية

سجلت القروض الممنوحة للمواطنين والمقيمين في الكويت (التسهيلات الشخصية) ارتفاعا بنحو 68 مليون دينار خلال أول شهرين من عام 2024، ليبلغ بذلك إجمالي رصيد التسهيلات الشخصية الممنوحة في البلاد بنهاية فبراير الماضي مستوى 18,83 مليار دينار.

وشهدت القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء سلع معمرة وسيارات ارتفاعا بنهاية فبراير الماضي بنسبة 1,11٪ وبقيمة 22 مليون دينار ليصل إلى 1,99 مليار دينار مقارنة مع 1,97 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي.

كما سجلت نموا سنويا بلغ 1,42٪ مقارنة بمستويات فبراير من العام الماضي والبالغة 1,96 مليار دينار، كما ارتفعت القروض الاستهلاكية شهريا بنسبة 0,45٪ مقارنة بمستويات يناير الماضي والبالغة 1,98 مليار دينار.

في حين شهدت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية انخفاضا خلال أول شهرين من العام الحالي (يناير وفبراير) بنسبة 0,19٪ لتسجل مستوى 3,49 مليارات دينار خلال فبراير الماضي مقارنة مع 3,5 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2023، بينما سجلت ارتفاعا سنويا بنسبة 7,6٪ مقارنة بمستوياتها في فبراير 2023 البالغة 3,25 مليارات دينار، كما ارتفعت شهريا بنسبة 0,95٪ مقارنة مع 3,46 مليارات دينار في يناير الماضي.

قروض النفط والغاز

وقد سجل قطاع النفط والغاز ارتفاعا منذ بداية العام وبنهاية فبراير بنسبة 1,94٪ لتسجل مستوى 2,56 مليار دينار خلال فبراير الماضي مقارنة بـ 2,51 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2023، بينما سجلت تراجعا سنويا بلغ نسبته 1٪ مقارنة بمستوياتها في فبراير من العام الماضي والبالغة 2,681 مليار دينار، فيما ارتفع القطاع على المستوى الشهري بنسبة 0,7٪ مقارنة بـ 2,54 مليار دينار خلال يناير الماضي.

وشهدت قروض البنوك ارتفاعا خلال أول شهرين من العام الحالي 2024 بنسبة 6,34٪ وبقيمة 211 مليون دينار لتسجل مستوى 3,353 مليارات دينار خلال فبراير الماضي مقارنة بـ 3,32 مليار دينار بنهاية ديسمبر من عام 2023، كما ارتفعت شهريا بنسبة 5,6٪ مقارنة بـ 3,175 مليارات دينار في يناير الماضي، في حين انخفضت على أساس سنوي بنسبة 2,69٪ مقارنة بمستويات فبراير من العام الماضي والبالغة 3,446 مليارات دينار.

وارتفعت قروض المؤسسات المالية غير البنوك بنهاية فبراير الماضي بنسبة 7,41٪ وبقيمة 148 مليون دينار لتسجل مستوى 2,145 مليار دينار مقارنة مع 1,99 مليار دينار بنهاية ديسمبر من عام 2023، كما ارتفعت شهريا بنسبة 1,08٪ مقارنة بـ 2,12 مليار دينار في يناير الماضي، وصعدت أيضا على أساس سنوي بنسبة 31,1٪ مقارنة بمستويات فبراير من العام الماضي والبالغة 1,63 مليار دينار.

ارتفاع الودائع

وفيما يخص الودائع لدى القطاع المصرفي الكويتي، فقد ارتفعت الودائع في البنوك الكويتية بنهاية أول شهرين من العام الحالي بنسبة 0,71٪ وبقيمة 346 مليون دينار لتبلغ مستوى 49,073 مليار دينار، وذلك مقارنة مع مستوياتها المسجلة بنهاية الربع الرابع من 2023 والبالغة 48,727 مليار دينار.

كما ارتفعت بنسبة 1,04٪ شهريا مقارنة بـ 48,568 مليار دينار خلال يناير الماضي. وصعدت على أساس سنوي بنسبة 3,69٪ مقارنة بمستويات فبراير من العام الماضي والبالغة 47,324 مليار دينار.

وجاء هذا الارتفاع في الودائع لدى القطاع المصرفي الكويتي مدفوعا من زيادة ودائع القطاع الخاص بالدينار، فارتفعت خلال فبراير بنسبة 0,89٪ وبقيمة 319 مليون دينار، ليبلغ رصيد الودائع القطاع الخاص بالدينار لدى البنوك الكويتية 35,851 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي، مقارنة برصيد بلغ 35,532 مليار دينار بنهاية ديسمبر من العام الماضي 2023.

كما ارتفعت على أساس شهري بنسبة 1,03٪ مقارنة بـ 35,482 مليار دينار بنهاية يناير الماضي. كما زاد على أساس سنوي بنسبة 0,39٪، مقارنة بمستويات فبراير من العام الماضي البالغة 35,710 مليار دينار.

في حين تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية خلال فبراير الماضي بنسبة 1,93٪ وبقيمة 35 مليون دينار، ليصل رصيد الودائع بالعملات الأجنبية إلى 1,775 مليار دينار مقارنة بـ 1,810 نهاية الربع الرابع من 2023. كما انخفضت على أساس شهري بنسبة 4,2٪ مقارنة بـ 1,853 مليار دينار بنهاية يناير الماضي. وتراجعت أيضا على أساس سنوي بنسبة 1,49٪ مقارنة بمستويات فبراير من العام الماضي والبالغة 1,802 مليار دينار.

أما على صعيد ودائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية، فارتفعت خلال فبراير الماضي 2,23٪ بقيمة 151 مليون دينار ليصل رصيدها إلى 6,904 مليارات دينار بنهاية ديسمبر مقارنة بـ 6,753 مليارات دينار بنهاية ديسمبر من العام 2023، كما ارتفعت على المستوى الشهري بنسبة 0,56٪.

وبخصوص الودائع الحكومية، شهدت تراجعا بنهاية فبراير الماضي بنسبة 1,92٪ وبقيمة 89 مليون دينار، ليبلغ رصيد ودائع الودائع الحكومية 4,542 مليارات دينار نهاية فبراير الماضي مقارنة برصيد بلغ 4,631 مليارات دينار نهاية الربع الرابع من عام 2023. في حين ارتفع على المستوى الشهري بنسبة 4٪ مقارنة بـ 4,367 بنهاية يناير الماضي، كما زاد على أساس سنوي بنسبة 34,1٪ مقارنة بمستويات فبراير من العام الماضي والبالغة 3,387 مليارات دينار.

14,8 مليار دينار الأصول الاحتياطية للكويت

أظهرت بيانات البنك المركزي، أن الأصول الاحتياطية للكويت ارتفعت خلال شهر فبراير الماضي، لتسجل مستوى 14,82 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي، وذلك بارتفاع بلغ 1,36٪ عن مستواه البالغ 14,62 مليار دينار في ديسمبر الماضي، وتضمنت احتياطات البلاد نحو 13,186 مليار دينار رصيد الودائع والعملات الأجنبية في الخارج إضافة لنحو 1,32 مليار دينار حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي. كما تتألف من نحو 224,6 مليون دينار رصيدا لدى صندوق النقد الدولي، و51,5 مليون دينار أوراقا مالية في الخارج.

ويشمل الاحتياطي الأجنبي للكويت ذهبا (مقداره 79 طنا محسوب بالقيمة الدفترية منذ شرائه) بنحو 31,7 مليون دينار بنهاية فبراير 2024، علما أن الاحتياطي الأجنبي لا يشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار المتمثلة في الصندوق السيادي.

في ظل استمرار الشراء من قبل البنوك المركزية والمستثمرين.. بسبب الظروف الإقليمية والسياسية

بريق الذهب يزداد لمعاناً.. والسبائك «نفدت» بأسواق عديدة!

تتجه الأنظار وبقوة نحو المعدن الأصفر الذي يواصل ارتفاعاته التاريخية يوما بعد يوم منذ بداية العام الحالي 2024 وبوتيرة متسارعة لم يسبق لها مثيل، حيث حطم الذهب أرقاما قياسية متتالية بسبب عدد من الظروف والعوامل السياسية العالمية والصراعات الإقليمية في عدد من دول العالم.

وبحسب خبراء اقتصاديين فإن عددا من العوامل هي التي تقف وراء النمو المتصاعد في أسعار الذهب بدءا من تصاعد التوترات الجيوسياسية التي بدأت مع الحرب الروسية ـ الأوكرانية، والتوترات والتجاذبات السياسية بين الولايات المتحدة والجمهورية الصينية، وصولا إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والتي انطلقت في السابع من أكتوبر، حيث تسببت تلك العوامل ليس في ارتفاع أسعار الذهب فحسب، وإنما في ارتفاع أسعار برميل النفط إلى مستويات لم تكن ضمن الحسابات الاقتصادية للعديد من دول العالم.

ويرى الخبراء كذلك ان عوامل أخرى من ضمنها الركود الاقتصادي والتضخم الذي تشهده عدد من دول العالم العربي والأوروبي على حد سواء، دفعت المستثمرين بل وحتى المواطنين العاديين إلى التوجه إلى الذهب كملاذ آمن، حتى إن السبائك الذهبية بجميع أنواعها قد نفدت من عدد من أسواق الدول في ظل الطلب المتزايد عليها من قبل جميع فئات المستثمرين.

ويضيف الخبراء أن ذلك كله تم بالتزامن مع قيام عدد من البنوك المركزية في عدد من دول العالم بقيادة الصين باللجوء إلى شراء كميات كبيرة من الذهب لتنويع احتياطاتها بعيدا عن الاعتماد على العملات الأجنبية، ليصبح الطلب على الذهب أكبر من أي وقت مضى، لاسيما في ظل الحديث المستمر حول توقعات خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق هذا العام، خاصة أنه من المعروف أن البنوك المركزية حول العالم تحتفظ بالذهب كضمان مالي، لاسيما بعد أن لجأت البنوك إلى شراء الذهب والاحتفاظ به على مدى 14 عاما متتالية وحتى يومنا هذا دون التفريط فيه تحت أي ظرف من الظروف، وكان بنك الشعب الصيني والبنك الوطني البولندي من أبرز تلك البنوك.

وقد أضاف «المركزي الصيني» نحو 225 طنا من الذهب إلى احتياطاته، ليصبح بذلك أكبر مشتر للذهب في العالم في 2023 بإجمالي احتياطات بلغت 2235 طنا، لتعزز بذلك الصين ثقتها بالذهب كملاذ آمن على المدى الطويل.

قفزة كبيرة

ويشير الخبراء إلى أن الذهب الذي أنهى تعاملات العام 2023 عن مستوى 2062,49 دولارا للأونصة واصل تألقه منذ بداية 2024 ليسجل رقما قياسيا تاريخيا نهاية الأسبوع الماضي عند 2400 دولار للأونصة في ظل استمرار التوترات السياسية، والتي دفعت المحللين للتفاؤل بشأن مواصلة ارتفاع أسعاره إلى مستويات أعلى إلى 2600 دولار للأونصة نهاية العام الحالي.

اهتمام عالمي

وبحسب الخبراء، فإن الطلب على الذهب لا يقتصر على دولة بعينها أو اقتصاد بعينه، حيث يأتي صندوق النقد الدولي على قائمة أكبر مالكي احتياطات الذهب حول العالم بواقع 2814,10 طنا من السبائك الذهبية تليه الولايات المتحدة الأميركية بمخزون سبائك ذهبية بواقع 8133 طنا من الذهب، وذلك وفقا لبيانات مجلس الذهب العالمي لشهر أبريل، والتي تشير إلى امتلاك الولايات المتحدة احتياطات تقارب كمية احتياطات كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا.

وتحتفظ ألمانيا بما يصل إلى 3352,65 طنا من الذهب في احتياطاتها، بينما تأتي إيطاليا في المركز الثالث بعد الولايات المتحدة وألمانيا بإجمالي 2451,84 طنا.

وفي المركز الرابع تأتي الجمهورية الفرنسية التي تمتلك رابع أكبر احتياطي للذهب في العالم بواقع 2437 طنا، تليها روسيا التي تعتبر خامس أكبر حائز للمعدن الأصفر بواقع 2339,6 طنا.

أما على صعيد الدول العربية فتحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول في احتياطيات الذهب بواقع (323,1 طنا)، تليها لبنان بإجمالي (286,8 طنا) ثم الجزائر بإجمالي (173,6 طنا) ثم العراق بواقع (142,6 طنا) ثم مصر بإجمالي (126,2 طنا) ثم ليبيا بإجمالي (116,6 طنا) ثم قطر بإجمالي (102,5 طن) ثم الإمارات بواقع (73,9 طنا) ثم الأردن بإجمالي (70,4 طنا).

التوقعات المستقبلية

ونظرا لارتباط أسعار الذهب الوثيقة بمعدلات أسعار الفائدة، يتحرك سعر الذهب بشكل عام بناء على التغييرات في أسعار الفائدة، يعول المحللون الاقتصاديون على التوقعات بخفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية العالمية خلال الأسابيع القادمة، ذلك أن سياسة الاحتياطي الفيدرالي سيكون لها تأثير كبير على أسعار الذهب في الأشهر المقبلة، ما يعني أن الأسعار قد تستمر في اتباع توقعات المستثمرين بخفض أسعار الفائدة على المدى القصير.

اعتباراً من أمس.. وتنفيذاً لقرار خليجي موحّد في هذا الشأن

«الجمارك» تبدأ تفعيل النموذج المطور للبيان الجمركي

طارق عرابي

بدأت الإدارة العامة للجمارك اعتبارا من أمس بتفعيل تطبيق النموذج المطور الخاص بالبيان الجمركي على كل أنواع البيانات الجمركية المتوافرة.

يأتي ذلك بناء على تعليمات جمركية صادرة عن مدير عام الإدارة العامة للجمارك بالإنابة عبدالله الشرهان، حصلت عليها «الأنباء»، وهي التعليمات التي جاءت تنفيذا للتوصيات الصادرة عن لجنة الإجراءات الجمركية والحاسب الآلي، وذلك استنادا إلى ما ورد في نظام قانون الجمارك الموحد رقم 10 لسنة 2003 لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ولائحته التنفيذية، وإلى ما أوصت به لجنة الإجراءات الجمركية والحاسب الآلي في اجتماعاتها رقم 81 و83 و84 بشأن تطبيق البيان الجمركي المطور اعتبارا من يوم 14 أبريل 2024.

وحددت التعليمات الجمركية، التي حملت رقم 19 لسنة 2024 بشأن تطبيق نموذج البيان الجمركي المطور، عددا من الاشتراطات التي من بينها ضرورة طباعة نموذج البيان المطور بصورة A4 فقط، على أن تتم طباعة البيانات التي سيتم إنشاؤها بعد تاريخ التطبيق للتحديثات بنموذج البيان الجمركي الجديد، أما البيانات الجمركية التي تم إنشاؤها قبل تطبيق التحديثات الخاصة بنموذج البيان الجمركي المطور فتتم طباعتها على نموذج البيان القديم حتى ولم تم توثيقها بعد تاريخ تطبيق التحديثات، وفي حال تم رفض أي بيان جمركي تم إنشاؤه قبل تطبيق التحديثات الخاصة بنموذج البيان الجمركي المطور وتمت إعادة توثيقه تتم طباعته على نموذج البيان الجمركي القديم.

كما اشترطت التعليمات على ضرورة طباعة شعار (لوجو) المشغل الاقتصادي المعتمد الخليجي فقط إذا كان البيان يحتوي على مشغل اقتصادي معتمد الخليجي.

وطالب مدير عام الجمارك بضرورة التعميم على المديرين لتطبيق ما ورد في التعليمات مع إلغاء أي بند أو شرط بالتعاميم والتعليمات الجمركية السابقة التي تتعارض في مضمونها مع التعليمات الجديدة اعتبارا من 14 أبريل.

وقف تلقي الطلبات اعتباراً من الثلاثاء المقبل

«أسواق المال» توقف استقبال تجديد التراخيص لإطلاق الخدمة الإلكترونية 28 الجاري

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية أمس عن توقف استقبال طلبات تجديد ترخيص أنشطة الأوراق المالية وطلبات إلغاء ترخيص أنشطة الأوراق المالية ـ بصفة مؤقتة، وفق بيان.

وأوضحت الهيئة أن توقف استقبال الطلبات سيكون اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 16 الجاري وحتى نهاية يوم عمل الخميس الموافق 28 الجاري، تمهيدا لإطلاق الخدمات الالكترونية الجديدة والمحدثة، حيث يأتي ذلك في إطار سعي الهيئة لتطوير خدماتها المقدمة للأشخاص المرخص لهم.

وحسب البيان، فإن الهيئة ستعاود استقبال طلبات تجديد ترخيص أنشطة الأوراق المالية وطلبات إلغاء ترخيص أنشطة الأوراق المالية خلال ساعات العمل الرسمية ابتداء من يوم الأحد الموافق 28 الجاري.